

مقرر
دراسات نقدية 3
الأسبوع 6

عرض الطالب / بدرعبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث



المقدمة

- في ظل التوسع الرقمي السريع، ظهرت العديد من التحديات المرتبطة بالتقنية، مما استدعى دراسات علمية متخصصة لفهمها وضبط آثارها.
- وتأتي هذه المقارنة بين رسالتين دكتوراه تناولتا جانبين مختلفين من تلك التحديات: الأولى فقهية بعنوان "الألعاب الإلكترونية وأحكامها الفقهية"، تعالج الأحكام الشرعية المرتبطة باستخدام الألعاب، والثانية قانونية بعنوان "الحماية الإدارية للنظام العام من المخاطر الإلكترونية"، تبحث دور الإدارة العامة في مواجهة التهديدات السيبرانية.
- وتهدف هذه المقارنة إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الرسالتين في عناصر البحث المختلفة.



رسالة الدكتوراه: "الألعاب الإلكترونية وأحكامها الفقهية – دراسة نظرية تطبيقية"

إعداد: يوسف بن إبراهيم ميان – جامعة القصيم، 1442هـ

رسالة الدكتوراه: "الحماية الإدارية للنظام العام من المخاطر الإلكترونية"

إعداد: حسن محمد عبد الموجود شاهين – جامعة أسوان، 2025م

أولاً: عنوان الدراسة

التشابه:

- كلا العنوانين يرتبطان بالعالم الرقمي، ويعكسان التحوّل الحاصل في المجتمعات نتيجة للثورة التكنولوجية.
- العنوانان يبرزان بوضوح أن هناك "مشكلة معاصرة" تستوجب تحليلاً علمياً منظماً.
- في كليهما، هناك جانب من التحذير الضمني: استخدام الألعاب أو الفضاء الإلكتروني ليس بريئاً دوماً.

الاختلاف:

- العنوان الأول يتسم بلغة فقهية تقليدية ("أحكامها الفقهية") توحى بأن الدراسة ستبنى على أدلة شرعية واستنباط فقهي، مما يعكس خلفية أصولية.
- العنوان الثاني يستخدم مصطلحات إدارية وتنظيمية ("الحماية الإدارية"، "النظام العام"، "المخاطر") ما يدل على أنه موجه لصناع القرار والباحثين القانونيين وليس لعامة الجمهور.
- العنوان الفقهي يوحي بالجانب الفردي والشخصي، بينما العنوان الإداري يدل على الإطار المؤسسي والسيادي.

ثانياً: مشكلة الدراسة

التشابه:

- كلتا الرسالتين تنطلقان من ملاحظة وجود قصور تنظيمي أو فقهي تجاه ظاهرة رقمية:
- الألعاب: لا توجد فتاوى مفصلة أو تغطية فقهية كافية.
- المخاطر الإلكترونية: لا توجد إجراءات إدارية وتشريعية فعالة تكبح التهديدات السيبرانية.
- كلاهما يستبطن قلقاً مجتمعياً، ويرغب بتحويله إلى دراسة منظمة تطرح حلولاً.

الاختلاف:

- الرسالة الفقهية تنظر للمشكلة من زاوية حلال وحرام، وفساد/صلاح، لذا تركز على النصوص والمقاصد.
- الرسالة القانونية تنظر للمشكلة من زاوية تهديد للسلطة والنظام العام والمؤسسات، وهي أكثر تعقيداً سياسياً وإدارياً.
- الرسالة الأولى تُعنى بالمالكف الفرد والمجتمع التربوي/الديني، بينما الثانية تُعنى بمؤسسات الدولة والحكومات والسياسات العامة.

ثالثاً: أهمية الدراسة

التشابه:

- تنبع أهمية الدراستين من تأثير التقنية المباشر على البنية الاجتماعية أو القانونية.
- كلتا الرسالتين تقدمان إضافة نوعية في مجالهما لأنهما تتناولان موضوعات لم تُطرق بالشكل الكافي أكاديميًا.
- كلا الباحثين أشارا إلى القصور البحثي السابق، مما عزز من قيمة وأصالة الدراسة.

الاختلاف:

- في الدراسة الفقهية، الأهمية تدور حول سد ثغرة في الفقه المعاصر، وهو مرتبط بتحقيق مقاصد الشريعة.
- في الدراسة القانونية، الأهمية تركز على تأمين الدولة وتنظيم الفضاء السيبراني، وهو متصل بحماية البنية السيادية للدولة.
- الأولى تهدف للتوجيه والإرشاد الديني، الثانية تهدف للسيطرة والوقاية التنظيمية.

رابعاً: أهداف الدراسة

التشابه:

- كلتا الدراستين تتضمنان أهدافاً عامة وأخرى تفصيلية تغطي جوانب متعددة من الظاهرة.
- الأهداف في كليهما ليست نظرية فقط، بل تتصل بالواقع التطبيقي الذي يواجهه المجتمع أو النظام.

الاختلاف:

- أهداف رسالة "الألعاب الإلكترونية" تدرج من التعريف الفقهي وصولاً إلى إصدار أحكام تفصيلية، وتُختتم بتقديم بدائل شرعية.
- أما "الحماية الإدارية" فتبدأ من تحليل المفهوم القانوني للنظام العام، ثم تقييم قدرة الإدارة على ضبطه، وتنتهي بتوصيات تشريعية.
- يمكن القول إن أهداف الأولى تتسم بالروح الوعظية والتكليفية، أما الثانية فتتسم بالروح السيادية والتنظيمية.

خامساً: منهجية الدراسة

التشابه:

كلا الباحثين استخدمتا المنهج التحليلي الاستقرائي، أي الانطلاق من الواقع ثم تحليل الظواهر.

الاختلاف:

الباحث الفقهي اعتمد على الاستنباط من النصوص الشرعية والقواعد الأصولية، مما يميز المنهج الفقهي عن أي منهج علمي آخر.

الباحث القانوني استخدم منهجاً تحليلياً قانونياً مقارناً، معتمداً على النصوص الدستورية والقوانين والنظريات الإدارية، وليس على الأدلة النقلية

سادساً: الإطار النظري

التشابه:

- كل من الرسالتين قدّمتا تمهيداً نظرياً متماسكاً لموضوع الدراسة.
- تضمّنا استعراضاً للمفاهيم والمصطلحات التي تُبنى عليها بقية الدراسة.

الاختلاف:

- الإطار النظري في رسالة "الألعاب" قائم على القواعد الفقهية الأربع الكبرى، مثل قاعدة الضرر، وعموم البلوى، وسد الذرائع.
- أما الإطار النظري في "الحماية الإدارية" فتمحور حول مفاهيم القانون العام مثل النظام العام، الأمن السيبراني، سلطة الإدارة.
- الفارق الجوهرى: إطار الأولى نابع من مقاصد الشريعة، والثانية من مبادئ القانون الإداري والدستوري.

سابعاً: الدراسات السابقة

التشابه:

- كل دراسة تناولت عددًا من الدراسات السابقة بغاية التميّز عنها، وإبراز الإضافة.

الاختلاف:

- في "الألعاب الإلكترونية"، هناك تحليل نقدي مفصل للدراسات السابقة مع مناقشة كل دراسة على حدة.

- في "الحماية الإدارية"، تم عرض الخلفية القانونية والواقع المصري، لكن دون معالجة نقدية لكل دراسة بشكل منفصل.

ثامناً: النتائج

- كلا الباحثين توصلا إلى أن هناك فراغاً تشريعياً أو فقهياً يجب معالجته.
- النتائج جاءت في ضوء تحليل الواقع ومقارنته بالضوابط (الشرعية أو القانونية).
الاختلاف:

- نتائج "الألعاب" شملت أحكاماً فقهية حول عشرات الحالات الواقعية (الطلاق أثناء اللعب، بيع الحسابات، محاكاة الجريمة...).
- نتائج "الحماية" تطرقت إلى اختلال التوازن بين حماية النظام العام والحريات، وأشارت إلى ضعف الأمن السيبراني الإداري.

تاسعاً: التوصيات

التشابه:

- كلا الباحثين اختتم دراسته بمجموعة من التوصيات العملية والتقنية.

الاختلاف

- الألعاب": أوصت الأسرة، الدولة، المطورين، المربين، مع التركيز على البدائل المباحة شرعاً.

- الحماية": ركزت على ضرورة تشريع إطار قانوني منظم للأمن السيبراني، وإنشاء هيئات رقابية إلكترونية، وتقييد السلطة بموجب الدستور.

عاشراً: الأصالة والإضافة العلمية

التشابه:

- كلتا الرسالتين تُعدان إضافة حقيقية في مجالهما، نظرًا لحدثة الموضوع وقلة الدراسات السابقة.

الاختلاف:

- الألعاب الإلكترونية" تميزت بأنها من أوائل الرسائل التي طبقت القواعد الفقهية على ألعاب مشهورة، وقدّمت تأصيلًا غير مسبق.

- الحماية الإدارية" قدّمت تصورًا جديدًا لمفهوم النظام العام الإلكتروني، وهو تحول جذري في القانون الإداري لم يكن قائمًا قبل انتشار الجرائم السيبرانية.

الخلاصة

- أوضحت المقارنة أن الرسالتين تلتقيان في الاهتمام بالظواهر التقنية وتأثيرها على الفرد والمجتمع، لكن من زاويتين مختلفتين: فقهية في الأولى وقانونية إدارية في الثانية.
- تناولت الأولى السلوك الفردي ومشروعية الألعاب، بينما ركزت الثانية على حماية الدولة ومرافقها من المخاطر الإلكترونية.
- ويبرز من خلال التحليل أهمية التكامل بين الفقه والقانون في معالجة التحديات الرقمية المعاصرة.



Thank You